Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (1): 167-186
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.9

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Determinants of foreign direct investment and its effects on economic development in Iraq for the period (2004-2020)

Laith Salahuddin Mahmood *[A], Omar Taha Yassen [B]

[A] Ministry of Education –Department of Education of Alrutba

[B] Al-Huda College - University

Keywords:
Foreign direct investment, economic development, gross domestic product, determinants of foreign direct investment.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	26 Jul. 2023
Accepted	03 Sep. 2023
Available online	31 Dec. 2023

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Laith Salahuddin Mahmood
Department of Education of Alrutba/Ministry of Education

Abstract: The research aims to know the concept of foreign direct investment and economic development, And knowing the most important determinants of foreign direct investment and its effects on economic development in Iraq for the period (2004-2020). Based on the premise that foreign direct investment effectively affects the economic development process Because of its positive effects on economic growth in Iraq for the period (2004-2020).

Among the most important findings of the research is that foreign direct investment is an important factor in improving the Iraqi economy and promoting economic development, and foreign direct investment contributes to supporting and achieving sustainable development for the host countries, through the transfer of expertise and technology, and its role in enhancing the ability to export and external competition. Among the most important recommendations of the research, the Iraqi government should develop a comprehensive plan to develop infrastructure and provide basic services to enhance the attractiveness of investment, focus on strengthening local capabilities and developing non-oil sectors, and direct investment in improving the manufacturing process and reducing dependence on oil to achieve demilitarization Economic.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (1): 167-186
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.9

محددات الاستثمار الاجنبي المباشر واثاره على التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2004- 2020)

ليث صلاح الدين محمود
قسم تربية الرطبة
وزارة التربية

عمر طه ياسين
كلية الهدى–الجامعة

المستخلص

يهدف البحث إلى معرفة مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية، ومعرفة أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2020)، انطلاقاً من فرضية مفادها يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكال فعال في دفع عملية التنمية الاقتصادية لما له من آثار ايجابية في على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2020).

ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عامل مهم في تحسين الاقتصاد العراقي وتعزيز التنمية الاقتصادية، ويساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم وتحقيق التنمية المستدامة للبلدان المضيفة، من خلال نقل الخبرة والتكنولوجيا، ودوره في تعزيز القدرة على التصدير والمنافسة الخارجية، ومن أهم التوصيات التي توصل إليها البحث، ينبغي على الحكومة العراقية وضع خطة شاملة لتطوير البنية التحتية وتقديم الخدمات الاساسية لتعزيز جاذبية الاستثمار، التركيز على تعزيز القدرات المحلية وتطوير القطاعات غير نفطية، وتوجيه الاستثمار في تحسين العملية التصنيعية وتقليل الاعتماد على النفط لتحقيق التمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية الاقتصادية، الناتج المحلي الاجمالي، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر

المقدمة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية في العالم، ولكن يتطلب من الدول النامية البناء الهيكلي لاستقطاب المستثمرين الاجانب والاستفادة من تأثيراتهم الايجابية على التنمية الاقتصادية، ويؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تطوير الاقتصاد الوطني بطرق مختلفة، بما في ذلك التقدم التكنولوجي، وتحسين مستوى المنتجات والخدمات، وزيادة الإنتاجية وتطوير البنية التحتية وتوفير الوظائف وزيادة فرص العمل، ونظراً للحاجة الماسة للدول النامية إلى زيادة مستويات التنمية الاقتصادية لديها، فقد ازداد اعتمادها على مصادر التمويل الخارجية والمتمثلة في المنح والإعانات والقروض الخارجية المختلفة والاستثمارات الأجنبية المختلفة، وتأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في العراق يمكن أن يكون متعدد الجوانب، من الايجابيات يمكن أن يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة فرص العمل ونقل التكنولوجيا والمعرفة وتحسين البنية التحتية وزيادة الانتاج والتصدير وتحسين المستوى المالي للبلد عن طريق زيادة العملة الصعبة المدخرة، ومع ذلك قد يواجه العراق ايضاً تحديات مثل تباين أثر الاستثمار الاجنبي المباشر بين مناطق البلاد واعتمادية موارد محدودة وتحديات امنية وسياسية، لذا يتطلب الحفاظ على التوازن بين الايجابيات والتحديات لتنفيذ استراتيجيات وسياسات فعالة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيهها نحو القطاعات التي تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية في العراق، وإن الآثار الكاملة

للاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية قد تستغرق وقتًا طويلاً للظهور، وتتأثر بالعوامل الداخلية والخارجية المختلفة.

وقسم البحث على أربعة مباحث تضمن المبحث الأول منهجية البحث، والمبحث الثاني الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والإطار النظري للتنمية الاقتصادية وتضمن المبحث الثالث تحليل التطور الزمني لبعض المتغيرات الاقتصادية المستخدمة والجانب التطبيقي للدراسة، وتضمن المبحث الرابع الخاتمة وتضمنت الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث: تواجه العراق تحديات كبيرة في جذب التدفقات الكافية من الاستثمار الأجنبي بالرغم من الامكانيات الهائلة التي يمتلكها، ونظراً لقلة جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق يسعى البحث الاجابة عن الاشكالية الآتية، ما هي محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، وما دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية للمدة (2004-2020).

ثانياً. فرضية البحث: يفترض البحث ان زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي في العراق خلال المدة (2004-2020) قد أثرت ايجاباً على التنمية الاقتصادية في البلد، وتستند الفرضية على فكرة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم بشكال فعال في تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز البنية التحتية، وزيادة فرص العمل، مما يؤدي بدوره إلى تعزيز النمو الاقتصادي ودفع عملية التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2020)، وسيتم في هذا البحث تحليل وتقييم هذه الفرضية من خلال استعراض وتحليل البيانات.

ثالثاً. أهمية البحث: تحمل دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2020) أهمية كبيرة في سياق البحث الاقتصادي واتخاذ القرارات السياسية، فالاستثمار الأجنبي يكون عاملاً محورياً لتعزيز نمو الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية، وفيما يأتي بعض النقاط التي توضح أهمية هذه الدراسة:

1. تعزيز النمو الاقتصادي: يمكن للتدفقات الكبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر أن تحفز النمو في الاقتصاد من خلال زيادة الانتاجية وتحسين البنية التحتية وتطوير الصناعات المحلية.
2. تحسين البيئة الاستثمارية: يمكن للبحث أن يسهم في تحديد محددات التي تعيق جذب الاستثمار الأجنبي وبالتالي توجيه السياسات والاصلاحات نحو تحسين بيئة الاستثمار في العراق.
3. توفير فرص العمل: إذ إن زيادة التدفقات الاستثمارية يمكن أن تخلق فرص عمل جديدة للسكان ويسهم في تخفيض معدلات البطالة وتحسين مستوى المعيشة.
4. تنويع الاقتصاد: من خلال جذب استثمارات في مختلف القطاعات، يمكن للعراق أن يحقق تنوعاً في اقتصاده ويقلل اعتماده على قطاع واحد.
5. زيادة الايرادات الحكومية: إذ يمكن للحكومة أن تحقق مزيداً من الايرادات من الضرائب والرسوم من خلال زيادة الاستثمارات والنمو الاقتصادي.
6. تعزيز العلاقات الدولية: قد تسهم جذب التدفقات الاستثمارية الأجنبية في تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الأخرى، مما يمكن أن يسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي الاقليمي والدولي.

رابعاً. هدف البحث: يهدف البحث إلى تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق خلال المدة (2004-2020) وتقييم أثرها على التنمية الاقتصادية في العراق، من خلال دراسة عوامل

الجذب والعوائق للاستثمار الأجنبي وتحليل تأثيره على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتوضيح كيفية تعزيز الاستثمار الاجنبي كوسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في العراق.

خامساً. الحدود المكانية والزمانية:

1. الحدود المكانية: ركز البحث في دراسته على العراق ككيان جغرافي، مع التركيز على الانشطة الاقتصادية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف مناطقه.
2. الحدود الزمانية: البحث يستغرق الفترة من عام 2004 الى عام 2020، بهدف فهم تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على التنمية الاقتصادية في العراق خلال تلك الفترة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية

أولاً. الإطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر:

1-1. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر: للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير على النمو الاقتصادي للاقتصادات المتقدمة والنامية، ويشكل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا أساسيًا في توفير وسيلة للابتكار وزيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المستقر وطويل الأجل، ويحسن موقعها التنافسي، يشجع على نقل التكنولوجيا الحديثة، ويتيح الفرصة للاقتصاد المضيف لترويج منتجاته على نطاق أوسع في الأسواق الدولية، وتأثير إيجابي على تنمية التجارة الدولية، ويعد مصدر مهم لتراكم رأس المال (Urgaia, 2017: 521). ومنذ أوائل الثمانينات، شهد العالم زيادة هائلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا للبيانات (UNCTAD)، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية من 50 مليار دولار أمريكي في عام 1980 أوائل الثمانينات إلى 1.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2011، هذا كما اجتذبت الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الاهتمام من الأكاديميين الذين بدأ التحقيق في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في منتصف التسعينات (Edmore and Odhiambo, 2014: 63). وهناك العديد من التعريفات للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، ولكن التعريف الأكثر قبولا هو تعريف منظمة التجارة العالمية (WTO)، وتعرف منظمة التجارة العالمية الاستثمار الاجنبي المباشر بانه استثمار كأي استثمار حيث يستثمر المستثمر من بلد ما في بلد أجنبي من خلال إنشاء أصول (ممتلكات) المؤسسة، مع الحق في السيطرة عليها في أعمالها، وبشكل عام، الاستثمار الأجنبي المباشر هو مسار العمل الذي يمكن من خلاله للمقيمين أو شركات من بلد مصدر واحد (يشار إليه أحيانًا باسم "المنزل "الدولة") الحصول على ملكية الأصول لغرض السيطرة على إنتاج، التوزيع والأنشطة الأخرى للشركة في بلد آخر أي البلد المضيف (يشار إليها أحيانًا بـ "بلد أجنبي") (Kukaj and ahmeti, 2016: 292) . ويعرف بأنه تلك العملية التي يتم من خلالها للشركات الاستثمار في مشاريع تقع خارج وطنها بقصد المشاركة الفعالة وممارسة درجة من الاستثمار والتأثير على عمليات هذه المشاريع، أو هو تكوين منشأة تجارية جديدة، أو توسيع منشأة قائمة، ويتم ذلك من قبل سكان بلد معين داخل حدود بلد آخر (حميد والعراقي، 2022: 508). وعرف على أنه تحويل رأس المال إلى الخارج لغرض الاستثمار المباشر والعمل في شكل وحدات تمويلية أو صناعية أو زراعية أو إنشائية أو خدمية. الدافع الرئيسي لهذا الاستثمار هو حافز الربح (عواد واخرون، 2020: 371).

من ذلك نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه كل استثمار يتم خارج وطنه بحثًا عن بلد مضيف سعيا لتحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية سواء للأهداف على المدى القصير أو الطويل.

2-1. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر: لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور مهم في النصف الثاني من القرن الماضي من خلال الدعم ونمو اقتصادات الدول النامية خاصة خلال العقدين الماضيين اللذين شهدا زيادة كبيرة في مستوى تدفقات الاستثمار كما يعطي الاستثمار الأجنبي المباشر زخماً هاماً لعملية التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في البلدان المضيفة (ثامر، 2021: 18). وشهدت السنوات الأخيرة زيادة في اهتمام دول العالم بقضايا جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لما يحمل في طياته مزايا كثيرة للدول المستفيدة مقابل ذلك دور محدود لمصادر التمويل الخارجي التقليدية (مثل القروض المصرفية ومساعدات التنمية)، ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم وسائل تكوين وتطوير عناصر البنية التحتية وتوطين التكنولوجيا وخلق فرص عمل، وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لا تقتصر على بلد ما إنها ليست فقط وسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي، ولكن من الضروري زيادة درجة التكامل والتفاعل مع النظام الاقتصادي العالمي (المعاضيدي وجارالله، 2023: 420). ويحول الاستثمار الأجنبي المباشر رأس المال إلى البلد المضيف ما يؤدي انخفاض عوائد رأس المال وزيادة عوائد العمالة، ومن ناحية أخرى، يتنافس رأس المال الأجنبي مع رأس مال محلي لاستيعاب القوى العاملة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع الأجور وانخفاض ربحية الشركات المحلية، وهذا التأثير من شأنه أن يقلل من عدم المساواة في الدخل من خلال تضييق الفجوة بين عوائد الأجور وعوائد رأس المال (ادريس ويونس، 2022: 286).

3-1. محددات الاستثمار الاجنبي المباشر: يعتمد مناخ الاستثمار بشكل أساسي على ظروف مختلفة يمكن تسميتها بالبيئات، حيث يتم تصنيفها إلى بيئات سياسية واقتصادية وقانونية والتشريعية وإدارية.

1. **البيئة السياسية:** لا شك أن الهيكل السياسي المتمثل في طبيعة النظام السياسي المحلي والإقليمي، هو في صميم عملية تقييم مخاطر أي مستثمر أجنبي، وقد ينجح الاستثمار الأجنبي المباشر والدول المضيفة، في ضوء سياساتها واستراتيجياتها، فهو يدخلهم في معادلة صعبة لأبعادها ومكوناتها، كوجود بيئة سياسية مستقرة، والاستقرار عامل مهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (التميمي والالوسي، 2023: 437).
2. **البيئة الاقتصادية**: تتمثل بالموارد الطبيعية القابلة للاستغلال والكفاءات والأيدي العاملة ذات التكلفة المنخفضة، ولا يكفي توافر هذه الموارد لخلق بيئة اقتصادية سليمة، لذلك يجب أن تكون مصحوبة بحزمة حوافز مثل: مستوى التنمية الاقتصادية الذي يعبر عنه معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي، ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، ومعدلات التضخم، وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرير الاقتصادي والخصخصة، وحجم الدخل القومي، القطاع الخاص ودرجة المنافسة السائدة في السوق وتكاليف الإنتاج (سمير وسفيان، 2018: 155).
3. **البيئة القانونية والتشريعية:** وتتمثل بقوانين وتشريعات تضمن للمستثمر حوافز للاستثمار من قوانين الضرائب والجمارك وحمايته من المخاطر غير الاقتصادية كالتأميم والمصادر، وكذلك حقه في تحويل أرباحه إلى أي دولة، لذلك تتنافس الدول على إصدار تشريعات تحفز الاستثمار فيما بينها، شريطة ألا تؤدي هذه الحوافز إلى فقدان الموارد الوطنية وانتزاع سيادة ومكانة الدولة المضيفة (احمد وخضير، 2010: 147).
4. **البيئة الادارية:** يعد النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار، ومن مظاهر البيئة الإدارية وجود جهات حكومية مبنية على العملية الإدارية بشكل يقلل

من الوقت اللازم للحصول على ترخيص إقامة مشروع للاستثمار، وهذا يتطلب أيضاً تقليص أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية (شهيناز، 2013: 15).

ثانياً. الإطار النظري للتنـمية الاقتصادية:

2-1. مفهوم التنـمية الاقتصادية: أصبحت التنـمية الاقتصادية بعد عملية التحرر وحصول دول العالم الثالث على استقلالها السياسي قضية أساسية ومهمة وباتت تحتل الأولوية ضمن اهتمامات البلدان المختلفة التي هي في مرحلة النمو لاجتياز عالم التخلف واللحاق بالدول المتقدمة (سعود، 2006: 38) وعلى هذا الأساس بدأت مفاهيم التنـمية تطرح نفسها, حيث سعت البلدان النامية بعد حصولها على الاستقلال أن تبذل جهوداً لتخليص اقتصاداتها من التبعية وتحقيق أعلى معدلات نمو ممكنة وقد اختلفت المدارس الاقتصادية حول مفهوم التنـمية إلا أن المفاهيم الحديثة تجمع على أن التنـمية ماهي إلا عملية حضارية شاملة تسعى الى إيجاد أوضاع جديدة ومتطورة وإن الانسان هو الهدف الاساسي فيها وتحسين نوعية الحياة التي يعيشها هو المقياس الحقيقي لنجاحها فالتنـمية الاقتصادية عملية متعددة الجوانب في جوهرها تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد فهي غاية المجتمعات المتقدمة والمتخلفة (زيدان، 2012: 32).

2-2. أهمية التنـمية الاقتصادية: تَكمُن أهمية التنـمية الاقتصادية بالأمور الآتية:

1. تُعد التنـمية الاقتصادية من أهم الأدوات التي تساعد الدولة على الاستقلال الاقتصادي والابتعاد عن التبعية بأشكالها المختلفة نتيجة تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي الذي يُمكّنها من التخلص من هذه التبعية كما وإنها تعمل على تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع من خلال زيادة دخولهم الحقيقية وتوفير فرص عمل لهم والاهتمام بالمستوى التعليمي والصحي لكافة أفراد المجتمع.
2. تقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والبلدان النامية من خلال تحقيق التطور الاقتصادي المنشود وتحسين الناتج المحلي على مستوى الاقتصاد الكلي, ويمكن للتنمية الاقتصادية الحد من المشاكل الاقتصادية تدريجياً بشرط أن تكون هناك رؤية واضحة واستراتيجية مدروسة خصوصاً في البلدان النامية التي اقتصرت فيها التنـمية الاقتصادية على المفاهيم الكلاسيكية المتمثلة برفع معدل نمو الدخل القومي ورفع متوسط نصيب دخل الفرد دون الاهتمام بالكيفية التي يتولد بها هذا النمو وآليه توزيع الدخول بين فئات المجتمع (عريقات، 2000: 54).
3. الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، وإتاحة السلع والخدمات الأساسية والضرورية للحياة مثل الغذاء والسكن والرعاية الصحية والحماية وتوزيعها بشكل عادل.
4. تحرير الانسان من الاستغلال والمهانة من خلال توفير فرص عمل أكبر وتعليم أفضل والاهتمام بالقيم الثقافية والإنسانية وتطوير قدراته ومهاراته وإفساح المجال لممارسة الحريات والمشاركة في اتخاذ القرارات (العيسوي، 2001: 21).

2-3. معوقات التنـمية الاقتصادية: تواجه التنـمية الاقتصادية معوقات كثيرة تحد من كفاءتها وفاعليتها ومن قدرتها على تحقيق أهدافها، وتختلف هذه المعوقات من بلد لآخر، ويمكن تصنيف عوائق التنـمية الاقتصادية اعتماداً على المجال الرئيسي الذي تؤثر فيه وعلى النحو الآتي:

1. **العوائـق الطبيعية**: وتشكل في مجملها العوامل الطبيعية مثل المناخ والأراضي الصاحة للزراعة ووفرة المياه والمعادن ومصادر طبيعية أخرى، وإن وقوع البلدان ضمن ظروف طبيعية غير ملائمة يشكل عائقاً للتنمية الاقتصادية ولكن ذلك لا يعني بأن هذه البلدان تكون متخلفة اقتصادياً، حيث

استطاعت دول عديدة من التغلب على هذه الظروف بتطوير وسائل الإنتاج للحصول على أداء أفضل في العمل مثل اليابان التي تفتقر إلى مصادر الطاقة والمعادن لكنها استطاعت التغلب على هذه الظروف وتمكنت من الوصول إلى مراكز متقدمة بين الدول من خلال الإدارة الكفؤة وتطوير الاقتصاد من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لديها (عليمات، 2015: 62).

2. **العوائـق الاقتصادية:** تعاني غالبية البلدان النامية من عقبات اقتصادية أهمها انخفاض مستوى الدخل مما ينعكس على تردي الوضع الصحي والغذائي والتعليمي لأفراد المجتمع وهذا يترتب عليه آثار سلبية على الأمد المتوسط والأمد البعيد حيث تؤدي إلى انخفاض إنتاجية العمال وتراجع الكفاءة والفاعلية وبالتالي انخفاض مستوى الدخول وانخفاض معدل الادخار وبالتالي انخفاض الاستثمار فضلا عن العوائـق الناجمة عن صغر حجم الأسواق المحلية التي يتعذر عليها استيعاب الطاقات الإنتاجية للمصانع الكبيرة وضعف الهياكل الأساسية اللازمة للإنتاج (اللوزي، 2002: 70).
3. **العوائـق السياسية:** وتتمثل هذه العوائـق في عدم الاستقلال السياسي حيث إن أغلب البلدان النامية عانت من مشاكل التبعية (عدم الاستقلال السياسي) وضاعت سنوات عديدة وهي تبحث عن سيادتها المفقودة بسبب الاستعمار الخارجي والتبعية الاقتصادية والسياسية وما صاحب ذلك من نهب ثروات وتدمير للبنى التحتية وارتفاع معدلات البطالة والفقر والكثير من المشاكل الاقتصادية الأخرى في الوقت الذي كانت فيه الدول المستعمرة تحقق معدلات كبيرة من النمو، مما جعل الفارق يتسع بين الدول الصناعية التي كانت أحد أسباب تخلف هذه البلدان، وإن كل دولة تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية يتوجب عليها تهيئة المناخ الاقتصادي والسياسي الملائم للمستثمرين فضلاً عن إدارة ثرواتها ومواردها الاقتصادية بنفسها واتخاذ القرارات الحاسمة التي تميل للمصلحة العامة للمحافظة على سير عجلة التنـمية الاقتصادية، اي إن النظام السياسي الذي يفضل المصلحة الشخصية على المصلحة العامة للمجتمع يكون غير جدير بالثقـة وبعيد كل البعد عن الاهتمام بأمور الدولـة وهذا ما ينعكس سلباً على سير عملية التنـمية الاقتصـادية ويُساهم في تلكؤها وفشلها (عبدالعزيز وناصف، 2000: 17).
4. **حلقة الفقر المفرغة:** تُعد مشكلة الفقر من المشكلات الجوهرية التي تكمن وراء تخلف البلدان الفقيرة، وترجع أسباب الفقر إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض الدخل وبالتالي انخفاض حجم الادخار الذي يتسبب في ضعف الاستثمار والذي بدوره يؤدي إلى ضعف الإنتاجية وبالنهاية انخفاض مستوى الدخل (عودة، 2005: 144).
5. **ارتفاع نمو السكان:** تعد زيادة السكان في ظل التوجه الرأسمالي سبباً رئيسياً في تفاقم حدة الفقر، وإن عدم التحكم فيه فإن البلد يكون مقبلاً على حالة من الفقر والمجاعة إن هناك خلافاً على ما إذا كان النمو السكاني له تأثير إيجابي او سلبي على النمو الاقتصادي في دولة تعاني من فائض في عنصر العمل حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية وتتوقف هذه القدرة بصورة كبيرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي ومدى توافر العوامل المرتبطة مثل المهارات والإدارة والتنظيم بحيث قد يرتفع معدل زيادة السكان بنسبة أكبر من معدل الزيادة في الدخل مما يؤدي إلى إلتهام جهود التنمية الاقتصادية ولعل الصورة أكثر وضوحاً في البلدان النامية التي تعاني من زيادة التعداد السكاني بحيث تكون عرضة لما يسمى بالانفجار السكاني وإن تجارب الدول النامية المكتظة بالسكان مثل الهند وباكستان تؤكد صحة فرضية هبوط مستوى الدخل الفردي الحقيقي بسبب تزايد السكان ويرجع ذلك إلى ندرة العوامل الاخرى كالأرض الصالحة

للزراعة ورأس المال مما يتعذر عن استخدام قوة العمل المتزايدة استخداماً منتجاً من شأنه زيادة الدخل المحلي الإجمالي والفردي (الرماني، 10:2005).

المبحث الثالث: تحليل التطور الزمني لبعض المتغيرات الاقتصادية المستخدمة والجانب التطبيقي للدراسة

أولاً. تحليل التطور الزمني لبعض المتغيرات الاقتصادية المستخدمة:

3-1. الناتج المحلي الإجمالي: يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم متغيرات الاقتصاد الكلي، لأنه يشمل جميع قطاعات ومكونات الاقتصاد الكلي للدولة، حيث إن بياناته ذات أهمية كبيرة في قياس أداء الاقتصاد الكلي، وكذلك تستخدم للتنبؤ باتجاهات الاقتصاد الكلي في المستقبل، كاتخاذ قرارات السياسة الاقتصادية ويمثل الإجمالي المرأة التي تعكس عدم التوازن في الاقتصاد من جهة، وكذلك تعبيراً عن النمو الحاصل في الاقتصاد الكلي، وهو ما يبرز عند دراسة أي اقتصاد من جهة أخرى (الجنابي، 2022: 71). ويبين الجدول رقم (1) أن الناتج المحلي الاجمالي شهد ارتفاع وانخفاض خلال سنوات الدراسة، إذ بلغ عام 2004 (53235358) مليون دينار، وبلغ عام 2005 (73533598) مليون دينار وبنسبة زيادة (38.1)، وحقق عام 2013 (273587529) وبنسبة ارتفاع (7.6) مليون دينار نتيجة ارتفاع اسعار النفط وزيادة الصادرات النفطية، وحقق عام 2020 (198774325) مليون دينار وبنسبة انخفاض (24.3) بسبب تفاقم أزمة كوفيد 19.

الجدول (1): تطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق

مليون دينار

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	معدل التغير السنوي %	السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	معدل التغير السنوي%
2004	53235358	—	2013	273587529	7.6
2005	73533598	38.1	2014	266332655	(2.6)
2006	95587954	29.9	2015	194680972	(26.9)
2007	111455813	16.6	2016	196924142	1.1
2008	157026061	40.8	2017	221665709	12.5
2009	130643200	(16.8)	2018	254870184	14.9
2010	162064566	24.0	2019	262917150	3.1
2011	217327107	34.0	2020	198774325	(24.3)
2012	254225491	16.1			

( ) تعني القيمة سالبة

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، نشرات احصائية لسنوات متفرقة للمدة (2004-2020).

3-2. تطور الصادرات: التجارة الخارجية هي من بين القنوات التي من خلالها ينتقل تأثير الاستثمار الأجنبي إلى النمو الاقتصادي، وتعتمد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على السياسات التجارية المتبعة والعكس صحيح، ويعد كل متغير محفزًا للآخر، وعندما تقدم البلدان المضيفة حوافز التصدير يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك البلدان (شهيناز، 2013: 49). ويبين

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (1): 167-186
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.9

الجدول رقم (2) تطور الصادرات العراقية إذ بلغت عام 2004 (29956020) مليون دينار، وبلغت عام 2005 (39963945) مليون دينار وبنسبة ارتفاع (33.4)، وبلغت عام 2012 (113151788) مليون دينار نتيجة ارتفاع الصادرات النفطية، وبلغت عام 2020(60229946) مليون دينار وبنسبة انخفاض (42.6) نتيجة أزمة كوفيد 19.

الجدول (2): تطور الصادرات العراقية للمدة (2004- 2020) مليون دينار

السنوات	الصادرات	نسبة التغير %	السنوات	الصادرات	نسبة التغير %
2004	29956020	—	2013	108514489	(4.0)
2005	39963945	33.4	2014	103714534	(4.4)
2006	48780391	22.0	2015	67192476	(35.2)
2007	51158039	21.3	2016	55352469	(17.6)
2008	79028559	54.4	2017	75180283	35.8
2009	51473565	(34.8)	2018	109726006	45.9
2010	63880713	24.1	2019	105083228	(4.2)
2011	96531318	51.1	2020	60229946	(42.6)
2012	113151788	17.2			

( ) تعني القيمة سالبة.

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، نشرات احصائية لسنوات متفرقة للمدة (2004-2020).

3-3. تطور الإيرادات: تعتمد الايرادات العامة على الايرادات النفطية والتي تكون عرضه لتقلبات كبيرة بسبب تذبذب أسعار النفط والتحديات الاقتصادية والسياسية التي يواجها العراق، ويمكن توضيح تطور الايرادات في الجدول رقم (3).

الجدول (3): تطور الايرادات العامة للمدة (2004-2020) مليون دينار

السنوات	الايرادات	نسبة التغير %	السنوات	الايرادات	نسبة التغير %
2004	32982739	—	2013	113840076	(4.9)
2005	40502820	22.8	2014	105364301	(7.4)
2006	49063361	21.1	2015	72546345	(31.1)
2007	54599451	11.2	2016	53413446	(26.3)
2008	80252182	46.9	2017	77335955	44.7
2009	55209353	(31.2)	2018	106569834	37.8
2010	70178223	27.1	2019	107567032	0.9
2011	108807392	55.1	2020	63199689	(41.2)
2012	119817224	10.1			

( ) القيمة سالبة

المصدر: وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، اصدارات مختلفة للمدة (2004-2020).

من الجدول رقم (3) يبين أن الايرادات العامة بلغت عام 2004 (32982739) مليون دينار، وبلغت عام 2005 (40502820) مليون دينار وبنسبة ارتفاع (22.8)، وبلغت عام 2008 (80252182) مليون دينار وبنسبة ارتفاع (46.9) نتيجة ارتفاع اسعار النفط، وبلغت عام 2016 (53413446) مليون دينار وبنسبة انخفاض (26.3) نتيجة الاوضاع الامنية نتيجة الحرب على داعش، وبلغت عام 2020 (63199689) مليون دينار وبنسبة انخفاض (41.2) نتيجة أزمة كوفيد 19.

4-3. تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق: شهدت الفترة الزمنية التي أعقبت العام (2003) في العراق تطورا ملحوظا في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، خاصة بعد أن تحرك الاقتصاد العراقي لتطبيق نظام اقتصاد السوق الحر، فأصدرت الحكومة العراقية قانون الاستثمار الأجنبي رقم. (39) لسنة (2003) والتوجه لتنظيم العمل المصرفي والسماح للمصارف الأجنبية بفتح فروع لها داخل العراق وكذلك أصدرت الحكومة العراقية لاحقاً قانون الاستثمار رقم (13) لسنة (2006) والذي هو أشهر قانون لتشجيع الاستثمار المباشر المحلي والأجنبي (الجنابي، 2020: 121). ويبين الجدول رقم (4) تطور الاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول (4): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة (2004-2020) مليون دينار

السنوات	الايرادات	نسبة التغير %	السنوات	الايرادات	نسبة التغير %
2004	435900	—	2013	5982746	50.9
2005	756535	73.5	2014	5575812	(6.8)
2006	561861	(25.6)	2015	4128110	(25.9)
2007	1219860	117.1	2016	7034090	70.3
2008	2214208	81.5	2017	5988080	(14.8)
2009	1874454	(15.3)	2018	3392690	(43.3)
2010	1633320	(12.8)	2019	3891300	14.6
2011	2201940	34.8	2020	3934521	1.1
2012	3964400	79.7			

( ) القيمة السالبة

المصدر: الجنابي، محمد عبدالله (2022) قياس وتحليل اثر الاستثمار المحلي والاجنبي المباشر على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (2004- 2020)، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة.

من الجدول رقم (4) يبين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ بلغ عام 2004 (435900) مليون دينار، وبلغ عام 2005 (756535) مليون دينار وبنسبة ارتفاع (73.5)، وبلغ عام 2006 (561861) مليون دينار وبنسبة انخفاض (25.6) نتيجة الأوضاع الأمنية غير المستقرة، وحقق ارتفاع عام 2012 (3964400) مليون دينار وبنسبة ارتفاع (79.7)، وبلغ عام 2020 (3934521) مليون دينار وبنسبة ارتفاع (1.1).

ثانياً. الجانب التطبيقي للدراسة:

1. **توصيف النموذج القياسي المستخدم:** بعد اكتمال التحليل الوصفي للبيانات ولمتغيرات الدراسة في المبحث الثاني يهدف هذا المبحث إلى التحقق من علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة من خلال استخدام بيانات ربع سنوية للمدة 2004-2020

EXPORT	مستقل	الصادرات
INVEST	مستقل	الاستثمار الأجنبي
REVENUES	مستقل	الإيرادات
GDP	تابع	الناتج المحلي الإجمالي

لتحقيق هذا الهدف سنقوم بتوظيف كل من اختبار جذر الوحدة لديكي فوللر الموسع (ADF) Augmented Dikey-Fuller Test وكذلك اختبار فيلبس– بيرون (P-P) Philips-Perron Test ثم اختبار جوهانسن التكامل المشترك مع استخدام كافة الاختبارات التشخيصية للتحقق من الخطوات وسلامة النموذج القياسي ووفقاً لمخرجات برنامج الاقتصاد القياسي افيوز (EVIEWS) للمتغيرات المعتمدة في البحث.

اولاً. نتائج التحليل القياسي:

1. **اختبار سكون السلسلة الزمنية**: تتطلب منهجية التكامل المشترك التحقق من درجة تكامل المشترك حيث يشترط أن تكون درجة تكامل السلاسل من الدرجة الأولى.

الجدول (5): يظهر نتائج اختبارات جذر الوحدة وفليبس بيرون

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)					
At Level					
		EXPORT	GDP	INVEST	REVENUES
With Constant	t-Statistic	-2.1491	-1.917	-1.2741	-2.0606
	Prob.	0.2267	0.3227	0.6369	0.261
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.8744	-1.2713	-1.7999	-1.7118
	Prob.	0.6567	0.8864	0.6938	0.7352
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.3877	0.2789	-1.4685	-0.3552
	Prob.	0.5408	0.7639	0.1316	0.5532
		n0	n0	n0	n0
At First Difference					
		d(EXPORT)	d(GDP)	d(INVEST)	d(REVENUES)
With Constant	t-Statistic	-8.0133	-8.1265	-8.0648	-8.0135
	Prob.	0	0	0	0
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.1121	-8.3633	-8.0121	-8.1158
	Prob.	0	0	0	0
		***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-8.0623	-8.0623	-8.0623	-8.0623
	Prob.	0	0	0	0
		***	***	***	***

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews 12)

الجدول (6): نتائج اختبار ديكي فوللور المطور

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)					
At Level					
		EXPORT	**GDP**	**INVEST**	**REVENUES**
With Constant	t-Statistic	-2.1279	-1.9176	-1.2741	-2.0417
	Prob.	0.2347	0.3224	0.6369	0.2688
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.7908	-1.2778	-1.7285	-1.6779
	Prob.	0.6983	0.8849	0.7276	0.7502
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.3877	0.2789	-1.4685	-0.3552
	Prob.	0.5408	0.7639	0.1316	0.5532
		n0	n0	n0	n0
At First Difference					
		d(EXPORT)	d(GDP)	d(INVEST)	d(REVENUES)
With Constant	t-Statistic	-8.0133	-8.1265	-8.0648	-8.0135
	Prob.	0	0	0	0
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.1122	-8.3436	-8.0121	-8.1158
	Prob.	0	0	0	0
		***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-8.0623	-8.0623	-8.0623	-8.0623
	Prob.	0	0	0	0
		***	***	***	***

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews 12).

من الجدول (تظهر نتائج اختباري جذر الوحدة ان المتغيرات غير مستقرة في المستوى، ولكن عند أخذ الفرق الأول في كلا الاختباريين استقرت مما يعطي دلالة إحصائية أن درجة تكامل

كل المتغيرات هي الدرجة الأولى I(1) مما يستوجب الذهاب إلى تطبيق اختبار جوهانسن للتكامل المشترك، حيث الخطوة الأولى التحقق من درجة الابطاء المثلى.

2. **تقدير نموذج الانحدار الذاتي الامثل:** بعد التأكد من تكامل السلسلة الزمنية من الدرجة أصبح بالإمكان تطبيق منهج (ARDL) لاختبار التكامل المشترك

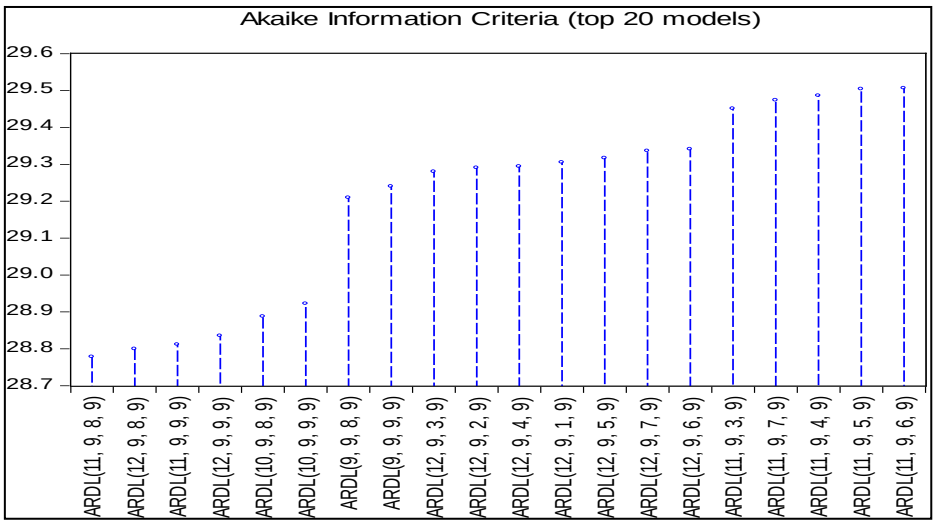

الشكل (2): نتائج فترات الابطاء المثلى حسب طريقة (AIC)

من خلال الشكل يتبين أن أفضل نموذج لفترات الابطاء حسب الطريقة أعلاه هو (11، 9، 8، 9) وكما مفصل في الجدول الآتي:

الجدول (7): تحديد فترات الابطاء المثلى لمتغير التنمية الاقتصادية حسب نموذج (ARDL)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	1.064593	0.064441	16.52038	0
GDP(-2)	0.028954	0.105926	0.273344	0.7881
GDP(-3)	0.055266	0.106911	0.516937	0.6123
GDP(-4)	-0.56147	0.139438	-4.02664	0.001
GDP(-5)	0.059768	0.192356	0.310717	0.76
GDP(-6)	-0.04721	0.192217	-0.24561	0.8091
GDP(-7)	-0.01709	0.185692	-0.09201	0.9278
GDP(-8)	-1.11734	0.167245	-6.68087	0
GDP(-9)	1.347323	0.099652	13.52034	0
GDP(-10)	0.022057	0.024134	0.913918	0.3743
GDP(-11)	0.016466	0.017682	0.931228	0.3656
INVEST	9.81036	0.674206	14.55098	0
INVEST(-1)	-11.2357	0.937832	-11.9805	0
INVEST(-2)	0.005147	1.081712	0.004758	0.9963
INVEST(-3)	0.054228	1.0745	0.050468	0.9604
INVEST(-4)	2.832166	1.28263	2.208092	0.0422

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.9

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INVEST(-5)	0.433499	1.595383	0.271721	0.7893
INVEST(-6)	0.7562	1.5373	0.491901	0.6295
INVEST(-7)	0.697164	1.453648	0.479596	0.638
INVEST(-8)	8.84282	1.252222	7.061705	0
INVEST(-9)	-11.8768	0.901833	-13.1697	0
REVENUES	0.828468	0.220309	3.760481	0.0017
REVENUES(-1)	-0.56254	0.330235	-1.70347	0.1078
REVENUES(-2)	0.265626	0.289142	0.918668	0.3719
REVENUES(-3)	0.376902	0.274638	1.37236	0.1889
REVENUES(-4)	-0.59457	0.25495	-2.33211	0.0331
REVENUES(-5)	-0.01614	0.291857	-0.05531	0.9566
REVENUES(-6)	0.266472	0.285002	0.934982	0.3637
REVENUES(-7)	0.432164	0.283819	1.522676	0.1474
REVENUES(-8)	-1.1204	0.235336	-4.76087	0.0002
EXPORT	0.640888	0.207898	3.082701	0.0071
EXPORT(-1)	-0.90686	0.338775	-2.67687	0.0165
EXPORT(-2)	-0.29204	0.347781	-0.83971	0.4134
EXPORT(-3)	-0.44741	0.342495	-1.30633	0.2099
EXPORT(-4)	1.580011	0.274829	5.749061	0
EXPORT(-5)	-0.27472	0.173659	-1.58192	0.1332
EXPORT(-6)	-0.18397	0.160752	-1.14446	0.2693
EXPORT(-7)	-0.38319	0.166933	-2.29544	0.0356
EXPORT(-8)	2.692167	0.229718	11.71943	0
EXPORT(-9)	-1.85869	0.130827	-14.2072	0
C	-2717553	731027.9	-3.71744	0.0019
R-squared	0.999981	Mean dependent var		2.05008
Adjusted R-squared	0.999934	S.D. dependent var		53508204
S.E. of regression	433391.3	Akaike info criterion		28.9648
Sum squared resid	3.012512	Schwarz criterion		30.43437
Log likelihood	-784.497	Hannan-Quinn criter.		29.53593
F-statistic	21340.28	Durbin-Watson stat		1.948714
Prob(F-statistic)	0.0000			

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews,12).

يتبين من الجدول رقم (7) أن قيمةR-squared مرتفعة وتساوي (0.999981) وهذا يعني أن النموذج يفسر ما نسبته (99 %) من التغيرات الحاصلة في التنمية الاقتصادية (1%) تعود إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج.

3. **تحليل نتائج اختبار الحدود بين المتغيرات:** من أجل التحقق من وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين مجموع الموجودات للقطاع المصرفي ومتغيرات المستقلة يتم حساب F-BOUND TEST ومقارنتها مع القيم الحرجة الجدولية وكما مبين في الجدول الآتي:

الجدول (8): نتائج اختبار الحدود لنموذج (ARDL)

Test Statistic	Value	K
F-statistic	21.18405	3
Critical Value Bounds		
Significance	**I0 Bound**	**I1 Bound**
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.50%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews,12).

يوضح الجدول رقم (8) أن قيمة (F) المحسوبة تساوي (21.18405) وهي أكبر من قيمة I(0) وقيمة I(1) الحرجة عند حدها الأعلى عند مستوى (1%) وهي تساوي (6.36) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة ،وبالتالي نذهب إلى قياس العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات

4. **تحليل نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ:** إن تقييم علاقة الأجل لطويل تبين مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع والجدول الآتي يبين علاقة الأجل الطويل:

الجدول (9): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
INVEST	2.145744	4.570969	0.469429	0.0251
REVENUES	-0.83422	0.666093	-1.25241	0.2284
EXPORT	3.808318	0.949799	4.009604	0.001
C	-1.8E+07	4868511	-3.75443	0.0017

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews,12).

Cointeq = GDP - (2.1457*INVEST - 0.8342*REVENUES + 3.8083*EXPORT(18278500.2187-

يبين الجدول رقم (9) وجود علاقة طويلة الأجل وذات دلالة معنوية طردية بين التنمية الاقتصادية المتمثلة بالمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي والصادرات أي كلما زادت الأخير كلما زاد مؤشر التنمية الاقتصادية وبالتالي يتطابق مع المنطق النظرية الاقتصادية،

كذلك اثبتت النتائج عدم وجود علاقة بين التنمية الاقتصادية المتمثلة بالمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي والايرادات العامة.

العلاقة قصيرة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) بَعْد قياس العلاقة طويلة الأمد نذهب لتقييم العلاقة الديناميكية بين المتغيرات وبذلك بحساب (ECM)، لفترة ابطاء واحدة ويطلق عليه (نموذج تصحيح الخطأ). (ECM-1)، هو بمثابة الطريق لتصحيح أخطاء الأمد القصير في وحدة الزمنَ والتي تمثل في دراستنا ربع سنوية للوصول للتوازن طويل الأمد. حيث يمثل الجدول رقم (10) معلمات الأمد القصير مع نموذج تصحيح الخطأ.

الجدول (10): العلاقة قصيرة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)

Cointegrating Form				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
D(GDP(-1))	0.213268	0.062727	3.399959	0.0037
D(GDP(-2))	0.242222	0.068829	3.519169	0.0028
D(GDP(-3))	0.297489	0.082664	3.598751	0.0024
D(GDP(-4))	-0.26398	0.119228	-2.21405	0.0417
D(GDP(-5))	-0.20421	0.115856	-1.76261	0.0971
D(GDP(-6))	-0.25142	0.115807	-2.17101	0.0453
D(GDP(-7))	-0.26851	0.114466	-2.34573	0.0322
D(GDP(-8))	-1.38585	0.099527	-13.9244	0
D(GDP(-9))	-0.03852	0.016468	-2.33926	0.0326
D(GDP(-10))	-0.01647	0.017682	-0.93123	0.3656
D(INVEST)	9.81036	0.674206	14.55098	0
D(INVEST(-1))	-0.00515	1.081712	-0.00476	0.9963
D(INVEST(-2))	-0.05423	1.0745	-0.05047	0.9604
D(INVEST(-3))	-2.83217	1.28263	-2.20809	0.0422
D(INVEST(-4))	-0.4335	1.595383	-0.27172	0.7893
D(INVEST(-5))	-0.7562	1.5373	-0.4919	0.6295
D(INVEST(-6))	-0.69716	1.453648	-0.4796	0.638
D(INVEST(-7))	-8.84282	1.252222	-7.06171	0
D(INVEST(-8))	11.87683	0.901833	13.16966	0
D(REVENUES)	0.828468	0.220309	3.760481	0.0017
D(REVENUES(-1))	-0.26563	0.289142	-0.91867	0.3719
D(REVENUES(-2))	-0.3769	0.274638	-1.37236	0.1889
D(REVENUES(-3))	0.594571	0.25495	2.332112	0.0331
D(REVENUES(-4))	0.016143	0.291857	0.05531	0.9566
D(REVENUES(-5))	-0.26647	0.285002	-0.93498	0.3637

Cointegrating Form				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
D(REVENUES(-6))	-0.43216	0.283819	-1.52268	0.1474
D(REVENUES(-7))	1.120402	0.235336	4.760871	0.0002
D(EXPORT)	0.640888	0.207898	3.082701	0.0071
D(EXPORT(-1))	0.292035	0.347781	0.839709	0.4134
D(EXPORT(-2))	0.447412	0.342495	1.306332	0.2099
D(EXPORT(-3))	-1.58001	0.274829	-5.74906	0
D(EXPORT(-4))	0.274715	0.173659	1.581924	0.1332
D(EXPORT(-5))	0.183974	0.160752	1.144459	0.2693
D(EXPORT(-6))	0.383185	0.166933	2.295442	0.0356
D(EXPORT(-7))	-2.69217	0.229718	-11.7194	0
D(EXPORT(-8))	1.858685	0.130827	14.20721	0
CointEq(-1)	-0.14868	0.036175	-4.10991	0.0008

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews,12).

منَ خلال الجدول أعلاه نلاحظ إنَّ قيمة ECM سالبة ومعنوية. وهو مؤشر استجابة التنمية الاقتصادية في الفترة الماضية، وان **(**0.14868-**)** منَ أخطاء الأمد القصير للفترة الماضية سوف تعالج خلال فترة أقل من ثلاثة شهور للوصول للتوازن في الأمد الطويل وهذا يشير إلى متغيرات المستقلة غير مرن وذات أستجابه ضعيفة التنمية الاقتصادية خلال فترة قصيرة.

5. اختبارات التحقق:

أ. اختبار استقلال الحدود منَ آجل دراسة فرضيةِ عدم ارتباط الاخطاء، نلجأ إلى اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test للارتباط الذاتي. وبَعْد اجراء الاختبار كانت النتائج كالآتي:

الجدول (11): نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.745376	Prob. F(2,18)	0.4886
Obs*R-squared	4.283166	Prob. Chi-Square(2)	0.1175

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews,12)

يبين الجدول أن ثبات التباين للبواقي وعدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي وذلك لأن قيمة احتمالية F أكبر منَ 5%، وهذا مؤشر على إنَّ النتائج المتحصلة منَ النموذج ذات دلالة ويمكن الاعتماد عليها في التحليل القياسي.

ب. اختبار ثبات تباين حدود الخطأ Heteroskedasticity Test: ARCH:

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.915867	Prob. F(10,35)	0.5299
Obs*R-squared	9.540565	Prob. Chi-Square(10)	0.4817

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews,12).

يبين الجدول أن ثبات تباين حدود الخطأ وعدم وجود اختبار ثبات تباين حدود الخطأ وذلك لأن قيمة احتمالية F أكبر منَ 5%، وهذا مؤشر على أنَّ النتائج المتحصلة منَ النموذج ذات دلالة ويمكن الاعتماد عليها في التحليل القياسي.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. لا يوجد تعريف محدد متفق عليه للاستثمار الأجنبي المباشر والتي أنتجت مختلف اجتهادات الباحثين المتخصصين والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية وبما في ذلك صندوق النقد الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والتي تتطلب الملكية ما لا يقل عن 10٪ من أسهم الشركة المساهمة أو من حق التصويت لتصبح استثمارًا أجنبياً مباشراً.
2. الاستثمار الأجنبي المباشر هو عامل مهم في تحسين الاقتصاد العراقي وتعزيز التنمية الاقتصادية.
3. يجب على العراق تحسين بيئة الأعمال وتدعيم الاصلاحات الاقتصادية، والعمل على تحسين البنية التحتية والخدمات الاساسية بما في ذلك التعليم والصحة والنقل والاتصالات لجذب المزيد من الاستثمارات.
4. صعوبة اجراءات الاستثمار وزيادة التدخلات الحكومية غير الضرورية المقيدة للشركات الاجنبية المستثمرة في العراق.
5. انخفاض الاستثمارات الأجنبية في العراق لأسباب أمنية وسياسية واقتصادية وتشريعية واجتماعية.
6. يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم وتحقيق التنمية المستدامة للبلدان المضيفة، من خلال نقل الخبرة والتكنولوجيا، ودوره في تعزيز القدرة على التصدير والمنافسة الخارجية.

ثانياً. التوصيات:

1. ينبغي على الحكومة العراقية وضع خطة شاملة لتطوير البنية التحتية وتقديم الخدمات الاساسية لتعزيز جاذبية الاستثمار.
2. ينبغي على الحكومة العراقية وضع إطار قانوني وضريبي ملائم لتشجيع الاستثمار وتسهيل الاجراءات الادارية.
3. التركيز على تعزيز القدرات المحلية وتطوير القطاعات غير نفطية، وتوجيه الاستثمار في تحسين العملية التصنيعية وتقليل الاعتماد على النفط لتحقيق التنمية الاقتصادية.
4. الاستفادة من الخبرات الدولية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي خاصة تلك الدول التي لها نفس مقومات البيئة الاستثمارية من خلال الاعلان والترويج عن الفرص الاستثمارية المتاحة.
5. تفعيل دور القطاع الخاص في العراق وزيادة دورة في تعزيز التنمية.
6. العمل على تحقيق الاستقرار الأمني ووقف الخلافات والصراعات السياسية، حيث إن هذه الأمور من أهم الركائز التي تحدد المناخ الاستثماري، والتوجه نحو إنشاء بنية تحتية حديثة جاذبة للاستثمار.
7. بالرغم من أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، إلا أنه يجب مراعاة الآثار السلبية المحتملة، مثل زيادة التبعية للمستثمرين الأجانب وتأثيرها على السيادة الاقتصادية والسياسية وتهديد الصناعات الوطنية.

المصادر

اولاً. المصادر العربية

1. أبو السعود، محمد فوزي، (2004)، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر والطباعة، مصر.
2. احمد، موفق، وخضير، حلا سامي، (2010)، الاستثمار الاجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي)، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 80، 136- 156.
3. ادريس، سرى عبد الرزاق، ويونس، مفيد ذنون، (2022)، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على توزيع الدخل في الدول ذات الدخل المرتفع، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (18)، العدد 60، ج2، 284-299.
4. التميمي، غادة اسماعيل، والالوسي، سامر محمد، (2023)، قياس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على معدل الفقر في العراق باستخدام مؤشر سرعة التكيف للمدة (1998- 2020)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (19)، العدد 62، ج1، 430-444.
5. ثامر، رويدة، (2021)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال المحلي الإجمالي في العراق (للمدة 2003- 2019)، بحث مقدم إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في اقتصاديات الاستثمار ودراسات الجدوى
6. الجنابي، محمد عبد الله، (2022)، قياس وتحليل أثر الاستثمار المحلي والاجنبي المباشر على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (2004-2020)، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة.
7. حميد، ياسر عمار، والعراقي، بشار احمد، (2022)، تقدير وتحليل أثر القدرة التنافسية في الاستثمار الاجنبي المباشر للبلدان العربية للمدة (2009- 2018)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (18)، العدد 59، ج2، 501-519.
8. الرماني، زيد بن محمد (2005)"، اقتصاد التنمية، إستقلال ام أستذلال"، مكتبة الرشد ناشرون، ط(1).
9. زيدان، محمد سعيد علي (2012)"، التصحر وآثاره في التنمية البشرية والاقتصادية في سهل الجفارة- ليبيا"، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان الاردن.
10. سمير، بن عبد العزيز، وسفيان، بن عبد العزيز (2018) دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري دراسة تحليلية للفترة (2000-2015)، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الرابع، 153-167.
11. شهيناز، صياد (2013) الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران.
12. عبدالعزيز، محمد، وناصف، إيمان (2000)، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر.
13. عريقات، حربي (2000)، مقدمة في التنمية والتخطيط الإقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، ط (2)، عمان، الاردن.

14. عليمات، خالد عيادة، (2020)، الفساد وانعكاساته على التنمية الاقتصادية في الأردن، دار الخليج للنشر والتوزيع، ط (1)، عمان، الأردن.
15. عواد، خالد روكان، وعبد، فراس خميس، وحميد، منار سامي، (2020)، تحليل أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على تنشيط المشاريع الصغيرة في العراق للمدة (2004- 2018)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (16)، العدد 52، ج3.
16. عودة، رياض صالح (2005)، مقدمة في الاقتصاد الإسلامي، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
17. العيسوي، ابراهيم (2001)، التنمية في عالم متغير دراسة مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق للطباعة والنشر، ط (2)، الاردن.
18. اللوزي، موسى (2002)، التنمية الإدارية، دار وائل للنشر والطباعة، ط (2)، عمان، الأردن.
19. المعاضيدي، حلا زيدان، جارالله، رغد اسامه (2023)، الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل متغيرات السياسة النقدية الاردن انموذجاً للمدة (1996-2000)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (19)، العدد 62، ج1، 415-429.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Edmore, Mahembe and Odhiambo, (2014), Foreign Direct Investment and Economic Growth: A Theoretical Framework, Journal of Governance and Regulation/Volume 3, Issue 2, 63-70.
2. Kukaj, Halil and Ahmeti, Faruk, (2016), The Importance of Foreign Direct Investments on Economic Development in Transitional Countries: A Case Study of Kosovo, European Scientific Journal vol.12, No.7,288-305.
3. Urgaia, Worku R., (2017), The Impact of Foreign Direct Investment on GDP Growth in East Africa, China-USA Business Review, Nov. 2017, Vol. 16, No. 11, 521-540.